

الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائب

مصباح الشيباني(*)

باحث اجتماعي تونسي.

مقدمة

لا شك في أنّ التجربة الثورية التي نبحت في خصائصها اليوم، مثّلت أهم حدث تاريخي في تونس منذ الاستقلال. وهذا الحدث التاريخي المهمّ امتد تأثيره ليشمل الوطن العربي كله. وعلى الرغم من ذلك، فإنّنا عندما نتابع مسار هذه الثورة منذ انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نجد أنّ هذه «الملحمة» التاريخية بدأت تشهد حالة من المد والجزر والنكوص، وتسير بخطوات متعرجة ولا تسير وفق مسار واضح ومحدّد إلى الأمام. وتتجلى حالات النكوص والعطالة الثورية في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما أسباب هذه الحالة من العطالة فهي كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. ومن أبرز تجلياتها فشل الحكومة الموقّنة في الاستجابة إلى مطالب الشعب ولا سيّما منها مطلب «العدالة الاجتماعية» الذي يعد من أبرز المطالب الاجتماعية ضمن شعارات الثورة التونسية التي رفعتها الجماهير المنتفضة في مختلف السّاحات العامة وفي مختلف مواقع العمل منذ بداية الأحداث في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

من العلامات التي تؤكّد أولوية هذا المطلب وتعبّر عن مركزيته ضمن أهداف الثورة التونسية، والعربية عموماً، ظهور عبارات «العدالة» و«المساواة» في أسماء عدة أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية تأسّست بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إذ بلغ عدد الأحزاب التونسية التي وردت في أسمائها هذه العبارة ١٦ حزباً من مجموع ١١٤ شاركوا في انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، لقد تم إدراج مطلب «العدالة الاجتماعية» في برامج جميع الأحزاب السياسية على اختلاف مرجعياتها الفكرية والأيدولوجية، حتى وإن تباينت أو تفاوتت درجات الإفصاح عنه أو تأكيده وتحديد آليات تحقيقه في هذه البرامج. وهذا الأمر منطقي، لأنّ المظالم الاجتماعية وسياسات التمييز والحرمان في أشكاله المختلفة، السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، كانت أبرز الأسباب المباشرة التي أدت إلى قيام هذه الثورة إلى جانب قضايا الفساد والاستبداد السياسيين... إلخ.

أولاً: العدالة الاجتماعية في برامج أحزاب الائتلاف الحكومي

تتكوّن الحكومة التونسية الحالية من ثلاثة أحزاب مختلفة ومتعارضة في مستوى خلفياتها السياسية والأيدولوجية، ولكنها تلتقي في مستوى برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

١ - برنامج حزب «حركة النهضة»

يتكوّن شعار هذا الحزب (مرجعيتة إسلامية) من ثلاث كلمات هي: الحرية والعدالة والتنمية. وهو يسعى حسب ما ورد في برنامجه السياسي الانتخابي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة عبر «إرساء منوال تنموي وطني يوائم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مهتدياً بقيمنا الإسلامية... والنهوض بالاستثمار في كل القطاعات والمجالات وتعميق وتنويع التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة. وتعتبر حركة النهضة أن الحرية والعدالة وتكريم الإنسان هي جوهر رسالة الإسلام.

ومن أبرز ملامح البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للنهضة ما جاء في النقطتين (١٧ و ١٩) من برنامجه الانتخابي، إذ نجد في النقطة (١٧) تأكيد ما يلي: تتبنى الحركة اقتصاداً حراً ذا بعد اجتماعي يقوم على التكامل بين القطاعات الثلاثة: الخاص والعام والتعاوني ويكون دور الدولة فيه تعديلياً لرعاية التوازن الاجتماعي وضبط حركة السوق. وتشجع الحركة المبادرة والإبداع والمنافسة الشريفة والكسب المشروع وتحترم الملكية الخاصة وتحميها.

أما النقطة (١٩) فتقول: تسعى الحركة إلى ترسيخ العدالة والتوازن بين الجهات والفئات وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة وحماية الفئات الضعيفة والحد من الفوارق الاجتماعية ومعالجة أسباب الفقر والتمهيش.

ونجد في برنامج هذا الحزب الباب الذي ورد تحت عنوان «الاقتصاد والاجتماع: عدالة وتنمية ورفاه» تشخيصاً للتحديات الكبرى للبلاد التونسية وهي: عجز المنوال الاقتصادي السابق عن حل مشكلات الاقتصاد التونسي وعلى رأسها البطالة والتفاوت الجهوي؛ غياب الحوكمة واستشراء ظاهرة الفساد؛ ارتفاع عدد العاطلين من العمل خاصة من بين أصحاب الشهادات العليا؛ غياب الثقة لدى المتدخلين في الداخل والخارج... إلخ.

أما منوال التنمية الذي يقترحه هذا الحزب فيقوم على: توسيع الشراكات بهدف فتح آفاق أرحب للاقتصاد الوطني؛ وتفعيل المضامين القيمية للمنوال التنموي بإحياء القيم الفاضلة التي تستند إلى المخزون الثقافي والحضاري للمجتمع التونسي وهويته العربية والإسلامية مثل الصدق والنزاهة والجدية وروح الإيثار ونظافة اليد... إلخ.

٢ - برنامج حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

يؤكد هذا الحزب (مرجعياته علمانية) في برنامجه الانتخابي وفي إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية: تركيز مبدأ العدالة الاجتماعية ضمن اقتصاد منفتح وحديث. وينطلق من أن واقع العولمة لا يحول دون إرساء نظام اقتصادي حر، منفتح وقائم على المعرفة والابتكار، تنهض الدولة فيه بدور تعديلي يضمن المحافظة على سيادتها، يقيم العدالة الاجتماعية، يحمي البيئة ويكون قادراً على مراعاة التوازنات النقدية والمالية. ويؤكد أن حرية المبادرة والملكية الفردية لا تمثل عائقاً أمام تحقيق النموذج التنموي السليم.

وأهم ما ورد في السياسة الاجتماعية هو أن حزب المؤتمر يسعى إلى: العمل على وضع نمط تنمية جديد يتحاشى ما أفرزه النمط السابق من فجوة اجتماعية وخلل في التوازن بين الجهات. ويدعو المؤتمر إلى تكريس «ميثاق وطني اجتماعي» تلتزم بموجبه جميع الأطراف الفاعلة بالنموذج الجديد للتنمية حيث لا مكان فيه للتهميش أو الإقصاء.

٣ - برنامج حزب التكتل من أجل العمل والحريات

يعمل حزب التكتل (مرجعياته اليسار الوسطي) على تحقيق المبادئ الثلاثة التالية: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودعم الهوية العربية الإسلامية الحداثية للشعب التونسي.

وقد جاء في برنامجه الانتخابي: لقد عبّر التونسيون عن رفضهم لتلاشي قيم العمل والحرية والعدالة والتضامن. هذه القيم المترابطة بشكل حميمي هي التي استلهم منها التكتل جذوره منذ سنة ١٩٩٤، وهي الطموحات التي من أجلها ضحى شهداؤنا بحياتهم والتي سيعمل التكتل على تحقيقها حتى تتألق تونس إلى الأبد.

أما بالنسبة إلى منوال التنمية لدى هذا الحزب فنجد فيه نقاطاً عديدة ترتبط بالعدالة الاجتماعية وهي: إعادة دور الدولة التعديلي والضامن للانسجام الاجتماعي والتنمية المستدامة؛ الحرص على دفع الاستثمار وروح المبادرة في إطار نموذج تنموي جديد؛ السعي إلى تقليص التفاوت بين الجهات وتعزيز التطور الاقتصادي المتوازن؛ العمل من أجل اقتصاد متفتح على مزيد من الأسواق العالمية.

ثانياً: من التعددية السياسية

إلى الوحدة في البرامج الاقتصادية

ما نلاحظه من خلال هذه البرامج الانتخابية أن هناك اتفاقاً بين الأحزاب السياسية الثلاثة المكوّنة للائتلاف الحكومي في الدعوة إلى القضاء على الفوارق الاجتماعية ومشاكل التهميش والحد من الفقر... إلخ؛ أي هناك إجماع بينها على أن غياب «العدالة الاجتماعية» كان من أهم أسباب الثورة التونسية. وبالتالي، فإن العدالة الاجتماعية تقتضي اعتماد منوال اقتصادي جديد

يختلف عن المنوال الاقتصادي السّابق. فالاختلاف بين الأحزاب الثلاثة على المستوى الأيديولوجي والسياسي لم يمنعها من الالتقاء حول المقاربة الاقتصادية نفسها في التنمية وفق ما ورد في برامجها الانتخابية. وتعبّر هذه الحالة اللّافئة من التّعارض والتوافق عن ظاهرة التوظيف السّياسي لقيم العدالة الاجتماعية ولحقوق الإنسان عامة عبر البرامج الانتخابية التعبوية ولو وقع التنكّر لها في مستوى الممارسة العملية بعد الانتخابات.

فحزب «حركة النهضة» يقرّ مبدأ الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية ونظام اقتصاد السوق مع إلbas هذا البرنامج لباساً دينياً إسلاموياً. والحرية الاقتصادية و«المنافسة الشّريفة» بالنسبة إليه هي أساس التقدم والرّقي. ويعتقد هذا الحزب أنّ برنامجه السّياسي هو جوهر رسالة الإسلام. ومن الواضح أنّ هذا الحزب الذي يمتلك الأغلبية في المجلس التأسيسي والحكومة، قد تبنّى نظاماً اقتصادياً رأسمالياً وليبرالياً يقوم على مبدأ المنافسة الحرّة واقتصاد السوق والتشجيع على الانفتاح الاقتصادي. كما أنّ الشريكين الآخرين في هذه الحكومة لم يشدّوا عن هذا التوجه الاقتصادي والاجتماعي في منوال التنمية.

يمكن القول إنّ الحكومة التونسية التي تشكلت بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١١ قد بقيت وفيّة في توجّهها الاقتصادي والاجتماعي العام إلى المقاربة الاقتصادية الليبرالية. وكل المضامين والمفاهيم والقيم التي وردت في برامجها الانتخابية لا تستهدف تحقيق مطلب «العدالة الاجتماعية» بقدر ما تستهدف تحسين مواقع هذه الأحزاب في المشهد السّياسي التونسي، وحجب المسائل الحقيقية المكوّنة لمشاريعها الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة تلوينها بحسب الظروف والغاية واللحظة التاريخية.

ثالثاً: سياسات الحكومة التونسية بعد الثورة وتعارضها مع العدالة الاجتماعية

إنّ التظاهر باحترام الدّيمقراطية لا يعني أنّه يمكن لهذه الحكومة أن تغيّر قانون اللّعبة القديم ما دامت سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لم تتغير، ولم يقع إعدادها بطريقة ديمقراطية وشفافة. فبالديمقراطية وحدها لا يمكن أن تعالج أي حكومة المسائل الاجتماعية والاقتصادية الدّقيقة، ولا يمكن أن تمتصّ بها الضّغط الشّعبي الداخلي اليومي. لذلك، نلاحظ أنّ هناك ازدواجية ومناورة وتكراراً لمضامين الخطاب السّياسي الذي أعلنته أحزاب الائتلاف الحكومي أثناء حملتها الانتخابية.

إنّ تحقيق أهداف الثورة يقتضي إزالة كل المعوّقات المتراكمة من النظم السياسية والاقتصادية القديمة، سواء كانت هذه المعوّقات تشريعية أو مؤسسية أو مالية؛ أي يستدعي مواجهة هذه المعوّقات أو الإكراهات (Les Contraintes) من خلال الاعتراف بها، ثم وضع تصورات عملية لحلها، والتعامل معها ببرامج وسياسات استراتيجية متكاملة وبمقاربة تشاركية - وطنية جامعة وليس عبر حصرها في وزارة أو إدارة بعينها.

١ - لم نجد في وثيقة مشروع الدستور الجديد أي إشارة ولو ضمنية إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي ستعتمد الدولة. وكلمة «العدالة» لم ترد إلا في الفقرة الأولى من توطئة هذا الدستور. وقد وردت هذه العبارة في معناها العام على النحو التالي: «نحن نواب الشعب التونسي، أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخبين باستحقاق ثورة الكرامة والحرية والعدالة». وهذا القصور في عدم «دسترة» أهم مطلب من مطالب الثورة التونسية، وفي عدم تحديد طبيعة التوجه الاقتصادي للدولة في أعلى نص قانوني منظم للمجتمع، هو دليل واضح على عدم اهتمام «نواب الحكومة»^(١) في «المجلس الوطني التأسيسي» بتغيير منوال التنمية الذي اعتمده النظام السابق. وهذه الثغرة القانونية بعد «ثورة الكرامة»^(٢) قد تقصي فئات اجتماعية بكاملها من حقها في التنمية سواء عبر قوانين الاستثمار والامتيازات الضريبية أو من خلال اتفاقيات المناطق الحرة التي لا يمكن للقوانين الأساسية أن تسري عليها.

٢ - ورد في إحدى الوثائق الرسمية المنشورة تحت عنوان استراتيجية التنمية لتونس الجديدة^(٣) في شهر أيار/مايو ٢٠١٢: «سعيًا إلى تجاوز الإشكالية التنموية القائمة والإخلالات الهيكلية المطروحة وتجسيم الطموحات والمطالب المشروعة التي جاءت من أجلها الثورة والتي من أهمها التشغيل وتنمية المناطق الداخلية وتحسين ظروف العيش والعدالة الاجتماعية وضماناً لمكاسب الثورة في حد ذاتها استوجب العمل صياغة وثيقة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتجسيم هذه الأولوية والصعود إلى درجات أرفع في سلم التنمية في الفترة المقبلة».

ثم تضيف هذه الوثيقة في موضع آخر: «إنّ هذه التوجّهات تتمحور أساساً حول تركيز مقوّمات الحكم الرشيد وتركيس اللامركزية والمشاركة الشعبية وشمولية التنمية وتعمير هيكل الاقتصاد والترفيح في الإنتاجية... بالإضافة إلى تكوين شراكة دائمة بين القطاعين العام والخاص وإعادة تأهيل القطاع العام والمحافظة على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة». ثم تؤكد أنّ: «الاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة إلى تونس يمثل خياراً استراتيجياً لدفع عجلة النمو وإحداث مواطن الشغل ونقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات وتمويل التنمية...».

يبدو من خلال هذه الوثيقة الصادرة من قبل أول حكومة تونسية بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أنّ السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل هذه الحكومة لم تأتِ ببرنامج تنموي جديد، بل حافظت على جميع مضامين ومفردات النظام الاقتصادي السابق وتوجهاته. وهذا يؤشّر إلى أنّ هذه الحكومة بقيادة حزب «حركة النهضة» ليس لها أي برنامج أو مشروع

(١) يبدو لنا أن عبارة «نواب الحكومة» هي الأفضل للتعبير عن المشهد السياسي في تونس اليوم، لأن أغلب النواب في «المجلس الوطني التأسيسي» لا يعبرون عن مطالب الشعب الذي انتخبهم، بقدر ما يعبرون عن سياسة الحكومة ويشترعون لتوجهاتها السياسية والاقتصادية.

(٢) صالح المازقي، ثورة الكرامة (تونس: الدار المتوسطية للنشر، ٢٠١٢).

(٣) وثيقة صادرة عن وزارة التنمية الجهوية والتخطيط بتونس في أيار/مايو ٢٠١٢، ص ٩٢.

اقتصادي واجتماعي جديدين تحدث بهما التغيير الحقيقي والنوعي في المشهد التنموي التونسي في المستقبل، وبخاصة في ظل مناخ الإقصاء وغياب الحافزية لإشراك مختلف القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى حتى من داخل الائتلاف الحكومي أحياناً، في وضع هذه السياسات والبرامج واقتراح الحلول لمختلف المشاكل والصعوبات التي تمر بها البلاد. بل إن هذه الحكومة عبّرت عن التزامها بجميع الاتفاقيات الاقتصادية السابقة مع الدول والمؤسسات المالية العالمية المانحة وعبّرت عن العمل بمقتضياتها وبشروطها.

٣ - ذكر رئيس الحكومة الموقته «حمادي الجبالي» في أحد تدخلاته أمام المجلس الوطني التأسيسي في جلسته العامة يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تتحقق من خلال رفع نسبة الاستثمار الخارجي. وأنّ من الصعوبات التي تعترض التنمية في تونس هي تحدي التشغيل، والتشغيل يقتضي التشجيع على الاستثمار الخارجي. فهذا الموقف أو التوجّه الاقتصادي القائم على مغازلة المستثمرين الأجانب، والضغط على الفقراء ومحدودي الدخل، يؤكّد لنا أنّ هذه الحكومة لم تتخذ أي خطوة تفصح عن وجود نية حقيقية لتحقيق تنمية وطنية مستقلة. وهذا «السلوك الرّيعي» في التنمية، الذي يراهن على تنمية الاقتصاد عبر «الهباء» الخارجية تارة، وعبر «الشراكة المميزة» مع الاتحاد الأوروبي تارة أخرى، ليس سلوكاً «ثورياً»، وإنّما هو سلوك مضاد للمصلحة الاجتماعية ولأهداف الثورة التونسية ومسبّب للفساد أيضاً.

لقد دعا تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ البلدان العربية إلى ضرورة التخلي عن «النموذج الرّيعي» في الاقتصاد الذي ساد المنطقة لوقت طويل، وإلى ضرورة تبني نموذج تنموي جديد يكفل مبادئ المساءلة والمشاركة الشعبية. كما أشارت عدة تقارير دولية مثل التقرير الدولي حول التنمية الإنسانية أو التقرير السنوي الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» (PNUD) أنّ السياسة الاقتصادية التي تركز على «الاستثمار الخارجي» فشلت في السابق وتعثّرت مراراً وتكراراً ولم تساهم في تحقيق التنمية في البلدان النامية إلا بنسبة ضئيلة جداً لا تتعدى ٠,٢٥ بالمئة^(٤).

فمنذ إبرام تونس «اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي»^(٥) سنة ١٩٩٥، وحسب ما أشارت إليه التقارير الاقتصادية العديدة، لم يؤدّ الاستثمار الخارجي إلا إلى تعميق الهشاشة في الاقتصاد الوطني التونسي، حيث أصبح رأس المال الأجنبي يتحكم في أكثر من ٥٤ بالمئة من إجمالي صادرات البلاد منذ سنة ٢٠٠٨. كما تمكّن المستثمرون الأجانب من التغلغل في اقتصادنا الوطني ومن السيطرة على أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية (الميكانيكية والكهربائية ٨٧ بالمئة)

(٤) توماس كوترو وميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين: أين أصبح العالم الثالث؟، ترجمة نخلة فريفر (بيروت: دار الأمانة الحديثة، ١٩٩٨)، ص ٢٦٢.

(٥) لقد كانت تونس أول دولة عربية تُبرم «اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي» في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٥. وتتكوّن هذه الاتفاقية من ديباجة وست وتسعين مادة. وقد دخلت حيّز التنفيذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٨.

والنسيج والنفط والفسفاط... إلخ، كل ذلك تم نتيجة اتّباع سياسة الخصخصة وتحرير الأسعار والإعفاءات الضريبية لهؤلاء المستثمرين.

إضافة إلى ذلك، هناك عدة قوانين أخرى ومن أبرزها «قانون المنافسة والأسعار»^(٦) الذي يشرّع سياسة تحرير الأسعار عبر آليات متعدّدة مثل: تحرير سياسة الاستثمار وتحرير الأسعار الداخلية وتخلي الدولة عن تحديد الأنشطة التنافسية وخصخصة المؤسسات التابعة لها... إلخ؛ فكل هذه الاتفاقيات والقوانين لم تكن في مصلحة اقتصادات الدول النامية، بل قيدتها وعطلت مشاريعها التنموية. فمعاهدة التجارة الحرة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية أدت في النهاية إلى عجز بلدان العالم الثالث عن تطوير المبادلات جنوب - جنوب التي قد تسمح لهم بالخلاص جزئياً من هذه البنية العمودية للاقتصاد العالمي^(٧).

نعتقد أنّ جميع قرارات الحكومة الانتقالية أصبحت على المحك نتيجة فشلها في وضع برامج اقتصادية واجتماعية مقنّعة لدى العامة والخاصة. لقد أقرّت من خلال مشاركتها في «مؤتمر دافوس» و«مؤتمر التعاون الأوروبي» والاتفاقيات الثنائية مع المانحين الأوروبيين والخليجيين، أنّها وفيّة لاعتماد التوجه الرأسمالي الليبرالي. ومن المؤكد أنّ هذه الاتفاقيات تقتضي تقليص دور الدولة في توجيه الاقتصاد والبرامج التنموية. وهذه السياسة لم يجن منها الشعب التونسي على مدى خمسة عقود سوى الفقر والتهميش والبطالة.

ولعلّ الخطورة الأكبر في اتباع هذه السياسة الاقتصادية الليبرالية وفتح الأسواق الداخلية للاستثمارات الخارجية في تونس بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أنّها تتم بشكل متسرع من دون مراجعة للشروط القانونية والتنظيمية اللازمة لها التي يمكن أن تجعل منها ذات فاعلية على المستوى الوطني.

٤ - إنّ الرأسمالية العالمية التي يرون فيها خلاصهم لن تحقق لهم الأماني الوطنية اجتماعياً أو اقتصادياً. كما أنّ الرأسمالية الوطنية لا تملك نظرياً غير مسلكين: إما أن تعمل متنافسة مع الرأسمالية العالمية وإما تعمل متحالفة معها. فالحل الأول لم تعد قادرة عليه في أي بلد من العالم الثالث، والحل الثاني (البديل) يعني التخلي عن الوطنية^(٨). واللّعبة اليوم، لا تدور حول مصير القطاع العام ودور الدولة في توجيه الاقتصاد، بل تدور حول مصير الوطن ذاته. كما أنّ تحقيق أماني الشعب من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يتوقف على النيات الطيبة والشعارات السياسية «التعبوية» أثناء الحملات الانتخابية، بل يتطلب تغييراً نوعياً في السياسات والمقاربات الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. أمّا مؤسسات الدولة فلن تكون فاعلة في تحقيق أهداف الثورة إلا إذا اقترنت بصفات ثلاث، وهي صفات لصيقة من النظام الديمقراطي

(٦) قانون عدد ٦٤ لسنة ١٩٩١ الصادر في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩١.

(٧) كوترو وهوسون، المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٨) عصمت سيف الدولة، رؤساءليون وطنيون ورأسمالية خائنة (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨)،

وهي صفة «التّمثيل» وصفة «الالتزام» بالسياسات عبر الزّمن وصفة «الاتّساق» وغياب التناقض بين هذه السياسات^(٩).

كما أنّ الرّهان على سياسة «النّهج الخارجي» و«السّلك الريعي» اللّذين اعتمدتهما الحكومة الانتقالية لن يفضي إلّا إلى مزيد من توطين التبعية الاقتصادية والسياسية وإلى مزيد من تعفن المناخ الاجتماعي والاقتصادي أكثر في المستقبل، لأنّ هذه المقاربة الاقتصادية الريعية في التنمية التي اعتمدتها تونس منذ نصف قرن، لم يحصد منها الشّعب إلّا نموذج «مجتمع المناولة» الذي تشرّع فيه عبودية الإنسان اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وحقوقياً. لذلك، فالأخطار الحقيقية التي باتت تهدّد مسار الثورة التونسية ليست التهميش السّياسي فقط، وإنّما التهميش الاجتماعي أيضاً نتيجة عدم الاكتراث بشروط تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم التنصيص على آلياتها في مختلف مشاريع النّصوص القانونية الأساسية والعادية.

لهذا، فإنّ حل معضلة «العدالة الاجتماعية» تقتضي أن نعيد الاعتبار إلى دور الدّولة في توجيه التنمية؛ أي من خلال ما يسمّى «الإرشاد الاستراتيجي»^(١٠) الذي ينطلق من خلال دور الدّولة المركزي في توجيه عمليات التنمية وجعلها «الفاعل المحفّز» والموجّه في إحداث التغيير الجوهري في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، ومن خلال عمل الحكومة وفق المقاربة التشاركية؛ أي تبتعد عن منطق الإقصاء في وضع النموذج التنموي الجديد حتى تنتقل بالبلاد إلى مرحلة جديدة تستند فيها إلى الاعتماد على مواردها الذاتية - المادية والبشرية - وعلى مفهوم «التنمية المستدامة»، خطاباً وممارسة، في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لقد ورد في أحد التقارير الصادرة عن «مكتب العمل الدولي» تحت شعار «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية» لسنة ٢٠٠٩، أنّ الدول التي نجد فيها شبكات قوية للحماية الاجتماعية تبقى أقل عرضة للآزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية من تلك التي تضعف بها هذه الشبكات. كما أنّ تحسين توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر يؤديان إلى الارتقاء بصحة وتغذية الشرائح الأفقر من السكان وإطالة أعمارهم، وارتفاع قدرة أبنائهم على التعلم^(١١). وبالتالي، فإنّ غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة في توزيع ثروات البلاد على جميع الجهات والفئات الاجتماعية يُعدّ من معوّقات تحقيق التنمية في المجتمع. ومثلما تقول «المفوضية السامية للتنمية» التابعة للأمم المتحدة، إنّ الحق في التنمية حق لا يمكن إعماله إلّا بوجود إطار سليم للمساءلة الوطنية

(٩) طاهر حمدي كنعان، «الاقتصاد السياسي للحرية والتنمية الإنسانية»، في: الإصلاح في العالم العربي: الإمكانيات والعوائق «لسيناريو الازدهار» (عمّان: مركز القدس للدراسات السياسية؛ مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٦)، ص ٤٣.

(١٠) محمود عبد الفضيل، «التجربة الآسيوية في التنمية والدروس المستفادة مع إشارة خاصة إلى تجربة ماليزيا»، في: في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح: مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، تقديم عبد العزيز القاسم (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠)، ص ٣٣٥.

(١١) مكتب العمل الدولي، «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية»، تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، الذي عُقد في جنيف عام ٢٠١١.

والدولية يقوم على احترام العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان^(١٢)؛ إذًا، هناك بديهية بسيطة منطقية وعلمية تفرض نفسها وهي: أنه لكي نحقق «العدالة الاجتماعية» بعد الثورة يجب أن نقضي أولاً على أسباب عدم تحققها.

٥ - علينا أن ننتبه إلى عواقب هذه السياسة الاقتصادية التي لم تطرح بدائل حقيقية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فإذا كان القطاع الخاص أقدر على صناعة الثروة، فإنّ الحكومات هي الأقدر على تحقيق التنمية عندما تتوافر شروطها^(١٣). كما ذكر «جون رولز» (John Rawls)^(١٤) في نظريته حول «العدالة كإنصاف» (*A Theory of Justice*)، أنّ قيمة الكلام على الإنصاف في نظام ديمقراطي ليبرالي رأسمالي هو بقيمة ذر الرماد في العيون^(١٥). فهذه البرامج والمقاربات التي اعتمدتها الحكومة التونسية بقيادة حركة النهضة - المعلنة والمخفية - ليست إلا «عملية لصوصية» جديدة مثل سابقتها، تعيد إنتاج النظام الاقتصادي القديم ولكن هذه المرة «لبوس ثوري» أو تحت خيمة «الشّريعة الانتخابية».

يبدو أنّ المناصب الوزارية أو الرّئاسية أو النّيابية الجديدة، قد جعلت حكامنا الجدد لا يبصرون. وبالتالي، وجدوا أنفسهم مثل سابقهم في مواجهة مع التظاهرات والاحتجاجات والغضب الشّعبي اليومي. لكنهم اكتفوا، هذه المرّة، بترديد حجة واحدة، يدافعون بها عن أنفسهم وهي: «لقد انتخبنا ديمقراطياً» وكأنّ لهذا الانتخاب فضيلة سحرية^(١٦). في حين أنّ البلاد تمر بمرحلة تاريخية دقيقة لا تقبل التلفيق أو الحنث بالوعد الانتخابية أو في عدم تحمل المسؤولية. بل إنّ هذه المرحلة الانتقالية تتطلب الحكم الرشيد الذي يؤدّي فعلاً إلى قيام دولة كفاء وفعالة ونزيهة^(١٧). أما اعتماد «السّلك الريعي»^(١٨) الذي أفسد في السّابق قدرة الدولة على مواجهة تحديات التنمية، ومنعها من الاستجابة إلى مطالب الشعب في تحقيق العدالة الاجتماعية لن يفضي إلا إلى انتفاضات اجتماعية جديدة.

فالحكومة التي تعجز عن توفير العيش الكريم لمواطنيها وفق مبدأ العدالة الاجتماعية ستظل حكومة فاقدة للشّعية مهما كانت الأسس التي تستند إليها هذه الشّعية. بل هناك

(١٢) مكتب المفوض السامي، إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية في ذكراه الخامسة والعشرون.

(١٣) وَرَدَ في: محمد دياب، «الخصخصة من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص»، العربي، العدد ٥٠٧ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ٣٤.

(١٤) جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل؛ مراجعة ربيع شلهوب، فلسفة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩).

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٦) إنياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين: مخاوف ومخاطر جديدة، ترجمة أنطوان أبو زيد (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ١٣٩.

(١٧) Ernest Guellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals* (London: Hanich Hamilton, 1994).

(١٨) انظر: تحديات التنمية العربية ٢٠١١: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١).

من يذهب إلى القول إنّ افتقار النظام السّياسي في الدّولة إلى الديمقراطية التي تستهدف تحقيق مطالب الشعب قد يعود أصلاً إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية^(١٩). والمجتمعات التي تفتقد المساواة تكون عرضة بدرجة أكبر من غيرها إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. والاضطرابات التي شهدتها العالم منذ خمس سنوات على الأقل (منذ بداية الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٧)، وبخاصة في بعض دول أوروبا الغربية مثل إسبانيا واليونان وإيطاليا... إلخ تؤكّد العلاقة المتلازمة بين السياسات الاقتصادية في التقشف والزيادة في الضّرائب والتمييز بين الفقراء والأغنياء المتبعة في هذه الدّول من أجل حل مشكلات المديونية والتنمية وبين الاحتجاجات الشعبيّة التي أصبحت تحدث فيها من حين لآخر. فكيف يمكن للدّولة، التي لم يعد فيها القطاع العمومي يمثل المصدر الرّئيسي للتوظيف، ولم تعد فيه مؤسّساتها الإنتاجية والخدماتيّة اللّاعب الرّئيسي في الاقتصاد والموجهة له أن تحقق فعلاً مطلب العدالة الاجتماعيّة؟

خاتمة

إنّ فقدان الشعب التونسي الثّقة في من ائتمنهم على تحقيق أهداف ثورته يُعدّ أهم معضلة أو أكبر تحدّد داخلي تواجهه أوّل حكومة بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١١ بقيادة حركة النهضة الإسلاميّة. لهذا، ستظل هذه الحكومة تواجه المشاكل القديمة نفسها والمستجدّة بعد ثورة ١٤ كانون الثّاني/يناير ٢٠١٠، من غياب للاستقرار الاجتماعي إلى الانفلات الاقتصادي والتفكك المؤسّسي، وصولاً إلى الانتفاضات الشعبيّة وخصوصاً في المناطق التي كانت وما زالت مهمّشة ومحرومة حقها في التنمية والعدالة الاجتماعيّة على مدى أكثر من خمسة عقود من الزمن. لأنّ الديمقراطية و«الشرعية الانتخابيّة» ليست هي الحل لمثل هذه المشكلات، ولكنّها طريقة للتّعامل مع هذه المشكلات من أجل حلّها؛ أي أنّها أسلوب في الحكم والإدارة والحياة عموماً وليست غايتها.

يمكن القول إنّ تحقيق مطلب «العدالة الاجتماعيّة» يقتضي وجود إرادة سياسية مستقلة أولاً، وتغيير المقاربة الاقتصاديّة الليبراليّة التي تعدّ من أهم معوّقات النجاح في تحقيق هذا المطلب في تونس وفي الوطن العربي عموماً ثانياً. فالمقاربة الاقتصاديّة الليبراليّة لا تتوافق مع أهداف ثورة ١٤ كانون الثّاني/يناير ٢٠١١، بقدر تجانسها مع حماية مصالح المستثمرين على حساب مصالح المواطنين. وبالتالي، فإنّ العلاقة بين النّظام الاقتصاديّ الليبرالي والعدالة الاجتماعيّة تقوم على التّمائل بين منطقتين متعارضتين، إذ لكلّ منهما وسائله وأهدافه، ولا يمكن لأحدهما أن يهيمن على المجتمع إلّا بموت الآخر □

(١٩) إبراهيم العيسوي، «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر»، ورقة قُدّمت إلى: المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي، الذي عُقد في البحر الميت - الأردن يومي ١٧ و١٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٢.